



دليل استرشادي

(درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة)



AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

دليل استرشادي

(درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات
التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة)

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. دليل استرشادي حول درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة - رام الله - فلسطين.

تمّ إعداد هذا الدليل لصالح خدمات التعليم العالي في كلِّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بذل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) جهوداً في التحقُّق من المعلومات الواردة فيه، ولا يتحمل أيُّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدليل بعد نشره.



The project is funded by the European Union

تمّ إعداد هذه الدليل بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والآراء الواردة فيه لا تعبّر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي ولا يتحمّل مسؤوليتها.

فهرس المحتويات

5	مقدّمة
6	تعريف الدليل
6	هدف الدليل الاسترشادي
7	أهمية الدليل
8	مسرد المصطلحات الواردة في الدليل
10	نبذة عن قطاع التعليم العالي في فلسطين
10	الإطار التشريعي الخاص بمكافحة الفساد في فلسطين
12	الفساد المبني على النوع الاجتماعي
13	أبرز أشكال الفساد المبني على النوع الاجتماعي
14	أثر الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي في النساء
16	أسباب لجوء ضحايا للفساد المبني على النوع الاجتماعي إلى الصمت
17	إرشادات عامّة حول آليات الإبلاغ عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في قطاع التعليم العالي
18	مجالات حساسة يمكن أن تكون مداخل للفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي
23	المراجع والمصادر

يتطلب إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الدول برامج طويلة الأمد وخططاً تنموية، ولأنّ الحق في التعليم من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لذا فهو أحد محاور التركيز العالمي. إذ اعتمدت العديد من المؤسسات والحملات العالمية المدافعة عن الحق في التعليم مجموعة الأدوات والمؤشرات لمتابعة إنفاذ هذا الحق والرقابة على أعماله. وفي نفس الوقت، تزداد أهمية حركات محاربة الفساد، كما أنّ هناك تبنياً لأدوات جديدة تربط بين الفساد وحقوق الإنسان والخدمات الأساسية للإنسان، ومن هنا تأتي أهمية التقاطع بين حركة حقوق الإنسان وحركة تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، وأهمية تبادل الخبرات في الأدوات التي تعمل بها كل مجموعة على حدة، إذ إنّ الهدف العام مشترك وهو ضمان حياة كريمة خالية من الفقر والعنف والتمييز للإنسان¹.

يُعد الفساد مصدراً من المصادر الرئيسية لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر، ففي ظل وجوده تضاءلت قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن، وتأمين المساواة، وتحقيق العدالة، وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية في الدولة، ويقوض ثقة المواطنين بجهود الحكومة وسعيها إلى تحسين مستويات المعيشة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، ويعيق المنافسة الشريفة والعدالة².

كما يسهم وجود الفساد في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، خاصة في خدمات التعليم العالي، التي تشمل المنح الدراسية، إضافة إلى تصديق ومعادلة الشهادات، وغيرها من الخدمات، الأمر الذي تدفع ثمنه الفئات الفقيرة والمهمشة. كذلك فإن انتشار الفساد، وعدم وجود تدابير للوقاية منه، يمكن أن يدفع المواطنين إلى استخدام وسائل غير قانونية للحصول على الحقوق، مثل الوساطة، أو الرشوة، وغيرها من الوسائل. كما يخلق الفساد فرصاً لتبادل المصالح بين أصحاب المراكز والنفوذ، ما يضعف الالتزام بحقوق الإنسان، ويوفر إمكانيات للاستفادة من الخدمات الحكومية، ومن ضمنها خدمات التعليم العالي للقادرين وأصحاب النفوذ على حساب الفئات المهمشة، كما أنّ حرمان تلك الفئات من حقوقها وفرصها في التنافس، يسهم في مضاعفة الآثار السلبية لانتهاكات حقوق الإنسان والفساد، ويسبب اتساع فجوة إرساء منظومة مجتمعية ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية.

إنّ حماية ورعاية وإعمال حقوق الإنسان واجب أصيل على كل دولة، إلا أنّ أشكال الفساد ومظاهره المحتملة في المؤسسات المنوط بها إعمال هذه الحقوق، تحد بشكل كبير من قيامها بهذا الواجب، وتمنعها من تحقيق الأعمال الحقيقية لحقوق الإنسان، وقد أشار العديد من المختصين في مجالات حقوق الإنسان ومجالات مكافحة الفساد، إلى المبادئ المشتركة بين هدف إعمال حقوق الإنسان وهدف مكافحة الفساد، التي تدفع كذلك باتجاه تعميق العمل على خلق حالة من التوازن المنشود بين إعمال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، كمبادئ الشفافية، وقيم النزاهة، والمساواة، وعدم التمييز، ومبدأ المشاركة. فضلاً عن أنّ الشفافية والمساءلة هما اثنان من المبادئ الرئيسية لنهج التنمية الذي يركز على حقوق الإنسان، وهما أيضاً عنصراً جوهرياً لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد³.

ومن هنا، كانت ضرورة العمل على وقاية وتحصين قطاع الخدمات الحكومية من مخاطر الفساد، وخاصة خدمات التعليم العالي، إنفاذاً لمبادئ الحوكمة، وتطبيقاً لما ورد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات المحلية، من قوانين وأنظمة واستراتيجيات، بضرورة مكافحة الفساد عبر رزمة إجراءات وقائية، وهذا ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها الخامسة، التي تنص على سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية⁴، والاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2020-2022، في هدفها الاستراتيجي الأول الذي ينص على تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأنها عاماً⁵.

1. ائتلاف أمان. (2017). العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان في الواقع الفلسطيني، رام الله - فلسطين.

2. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2020-2022، فلسطين، الصفحة (7).

3. العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، من إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، 2016، فلسطين. صفحة (4).

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة رقم (5).

5. الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2020-2022، صفحة (50).

التعريف بالدليل

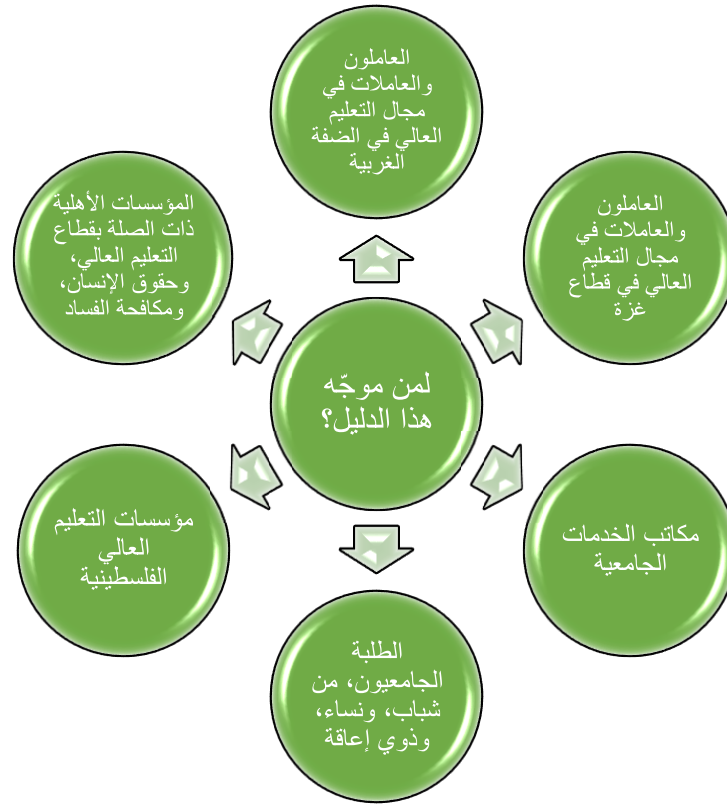
يُعتبر هذا الدليل الاسترشادي أداة قيّمة لبناء القدرات لكوادر التعليم العالي، من خلال تقديم إرشادات حول آليات تعزيز النزاهة ومنع فرص الفساد بشكل عام، والفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص في بعض الخدمات، وسيكون بمثابة مرجع لبعض الوحدات مثل وحدات الشكاوى، ووحدات مراقبة الجودة، والوحدات الإدارية والمالية، ووحدات النوع الاجتماعي، تتم الاستعانة به في اتباع الممارسات الفضلى في تقديم خدمات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ما هدف هذا الدليل الاسترشادي؟

يهدف هذا الدليل إلى تحصين القطاع العام بشكل عام، وقطاع التعليم العالي بشكل خاص، من مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي. خاصّة أنّ قطاع التعليم العالي من القطاعات ذات التماس المباشر مع حقوق وحاجات المواطنين، وتحديدًا النساء، كونهنّ الأكثر تأثراً بالفساد، وهو هدف يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، الذي ينص على «تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأنًا عامًا».

كما يهدف هذا الدليل إلى:

1. رفع الوعي بمخاطر الفساد في قضايا حساسة في خدمات التعليم العالي (المنح الدراسية، والتعيينات، والترقيات، والعلاقات داخل مؤسسات التعليم العالي، والتقييمات والامتحانات، والقبول في الجامعات)، وآليات الوقاية من فرص الفساد فيها.
2. مأسسة آليات منع وقوع مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي، من خلال تعزيز قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة والرقابة، وآليات تقديم الشكاوى، ورفع الوعي بمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم العالي.
3. تضمين آلياتٍ وتدابيرٍ وقائيةٍ للحد من مخاطر الفساد من منظور النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي.



ما أهمية هذا الدليل؟

تكمّن أهمية هذا الدليل في كونه إحدى المرجعيات المتخصصة في الوقاية من الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم العالي، ويوفر إطاراً مفاهيمياً متكاملًا حول مفهوم الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي، ومظاهره، والأفعال المرتبطة به، إضافة إلى احتواء الدليل على آليات للوقاية من الفساد بكل أشكاله، مع التركيز على الفساد المبني على النوع الاجتماعي، بما يضمن إنفاذ مبادئ الشفافية وقيم النزاهة، ونظم المساءلة والرقابة في تقديم الخدمات التعليمية الجامعية، ويسهم في تجويد مخرجاتها، إضافة إلى كونه جامعاً للمبادئ المتعلقة بمكافحة الفساد الواردة في قانون مكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والأنظمة المنبثقة عنها، والأدلة ذات الصلة، والدراسات والأدبيات المختلفة التي تعمل على مكافحة الفساد، ومكتملاً لها، لكونه متخصصاً بالفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم العالي، ما يشمل إضافة نوعية، وأهمية خاصة ستثري جهود مكافحة الفساد في فلسطين، ووقاية الخدمات العامة من مخاطره وأضراره.

المصطلح	الشرح
الفساد ⁶ تبعاً لتعريف منظمة الشفافية الدولية	كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته.
يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبيّنة أدناه: 1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 3. التزوير والتزييف المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 4. استثمار الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد الفلسطيني ⁷ 8. الكسب غير المشروع. 9. المتاجرة بالنفوذ. 10. إساءة استعمال السلطة. 11. قبول الوساطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً. 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح، إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها. 13. إعاقة سير العدالة.	
النوع الاجتماعي ⁸	
النزاهة ⁹	هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين في العمل وفي العلاقة مع الآخرين، حيث يعامل جميع المواطنين بعدالة ودون تمييز أو انحياز ويتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه.

6. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، 2013، صفحة (4).

7. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

8. الإسكوا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، <https://www.unescwa.org/ar/glossary-sd/>.

9. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله-فلسطين، صفحة (27).

إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة أو ميزة جنسية. وعلى هذا النحو، فهو شكل من أشكال الفساد تكون فيه المنفعة هي الجنس، وليس المال. ولا يقتصر الأمر على بلدان أو قطاعات معينة، بل يمكن العثور عليه في أي مكان يفترق فيه المخوّلون بالسلطة إلى النزاهة ويحاولون الاستغلال الجنسي للضعفاء والمعتمدين على سلطتهم.	الابتزاز الجنسي ¹⁰
منح موظف حكومي مزايا جنسية غير مستحقة بقصد التأثير عليه، لكي يقوم بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء أداء واجباته الرسمية.	الرشوة الجنسية ¹¹
الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف بمصلحة شخصية مادية، أو معنوية، تهمه شخصياً، أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداءه للوظيفة العامة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.	تضارب المصالح ¹²
الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أو الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش.	المساءلة ¹³
تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وتشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. فهي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله، فتمكنه من المشاركة في بلورة السياسات، ومن أن يكون له دور فعال في الرقابة والمساءلة، وفي الكشف عن المساوئ، وفي حماية مصالحه.	الشفافية ¹⁴
قيام الموظف أو عدم قيامه بفعل ما، لدى الاطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على ميزة غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، مما يشكل انتهاكاً للقوانين.	إساءة استعمال السلطة ¹⁵
كل دراسة أكاديمية أو مهنية في مؤسسة تعليم عالٍ معترف بها، لا تقل الدراسة فيها عن سنة دراسية كاملة أو فصلين دراسيين بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.	التعليم العالي ¹⁶
موازاة الوزارة للدرجة العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية بالدرجة العلمية المقابلة لها وفق نظام معادلة الشهادات.	المعادلة ¹⁷

10. الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

<https://www.unodc.org/dohadecclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html>

11. الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

<https://www.unodc.org/dohadecclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html>

12. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

13. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، صفحة (32).

14. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 3202. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، صفحة (52).

15. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

16. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، بشأن التعليم العالي، المادة رقم (1).

17. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، بشأن التعليم العالي، المادة رقم (1).

نبذة عن قطاع التعليم العالي في فلسطين

نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصل عدد مؤسسات التعليم العالي على الأرض الفلسطينية عام 2023 إلى (54) مؤسسة، منها (20) جامعة، و(17) كلية جامعية، و(17) كلية متوسطة، تبعاً لبيانات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة¹⁸.

وتقسّم مؤسسات التعليم العالي إلى أربعة أقسام، وهي:

- مؤسسات التعليم العالي الحكومية: تدار وتمول مؤسسات التعليم العالي الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة من السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مؤسسات الأونروا للتعليم العالي: وهي مؤسسات تعليم عالٍ تديرها وتمولها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتمنح درجة الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس، وتعقد دورات التدريب المهني والتقني في 8 مراكز للتدريب المهني التابعة لها. كما تدير الوكالة برنامج تدريب للمعلمين/ات، وتقدم منحاً جامعية للشباب المؤهلين من اللاجئين.
- مؤسسات التعليم العالي الخاصة: يتم تشغيل هذه المؤسسات وتمويلها من قبل العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية، والطوائف الدينية، والأفراد، والشركات.
- مؤسسات التعليم العالي العامة: نشأت معظم مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في معظمها قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وهي غير ربحية وتعود ملكيتها للجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات غير الحكومية، تعتمد على جمع التبرعات وتلقي التمويل الحكومي الجزئي¹⁹.

الإطار التشريعي الخاص بمكافحة الفساد في فلسطين

توجد مجموعة من التشريعات والأنظمة والمدونات لمكافحة الفساد في فلسطين، منها:

- قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته²⁰.
- قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته²¹.
- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته²².
- قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 وتعديلاته المطبق في المحافظات الجنوبية²³.
- نظام حماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019م²⁴.

18. الهيئة العامة للاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم العالي <http://www.aqac.mohe.gov.ps>

19. الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/High-Education-System>

20. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، المادة رقم (1).

21. قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، المادة رقم (3).

22. قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

23. قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 وتعديلاته المطبق في المحافظات الجنوبية.

24. نظام حماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019م، المادة رقم (2).

- نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019 م²⁵.
- نظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020م²⁶.
- مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة²⁷.

هل الإطار التشريعي لمكافحة الفساد كافٍ؟

على الرغم من توفر إطار تشريعي لمكافحة الفساد في فلسطين، وجملة أنظمة وقرارات، إلا أنه ما زالت هناك فجوة تشريعية ونقص في تغطية قضايا مكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي، ومن هنا كانت أهمية نوعية لهذا الدليل في إكمال الإطار التشريعي، من خلال الإرشادات والتوصيات والتطبيقات العملية لتعزيز النزاهة، والحد من فرص الفساد بشكل عام، وبشكل خاص الفساد المبني على النوع الاجتماعي، في تقديم خدمات التعليم العالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ما أثر الفساد في حقوق الإنسان والحق في التعليم العالي؟

ينعكس أثر الفساد على حقوق الإنسان كافة، فمن حق الإنسان التمتع بالحق في التعليم العالي، ومن واجبه ألا يحصل على هذا الحق بانتهاك حقوق الآخرين، كما لو حصل على منحة دراسية خارج البلاد على الرغم من عدم استحقاقه بعد دفعه رشوة لأحد الموظفين. وقد يحدث الفساد في الحق في التعليم العالي، مثل المحاضر الجامعي الذي يمنح طالباً/ة درجات أعلى من غيره/ها من الطلبة، لسبب غير عادل. هذه الأمثلة وغيرها، قد تعطي صورة عن الفساد الذي يمكن أن يقع في الحق في التعليم العالي، ويؤدي إلى المساس بهذا الحق.

على سبيل المثال، فإن انتهاك الفساد لمبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان أينما كان الحق الذي يطوله هذا التمييز، ومن ضمنها الحق في التعليم العالي، والتنافس على المنح الدراسية، وغيرها.

ولما كان الفساد يتجلى في صور عدّة، ويحدث في سياقات متعددة، فإنه يمسّ جميع حقوق الإنسان التي يمكن أن تنتهك بسبب الفساد. إذ إنّ للفساد آثاراً سلبية تنعكس على تمتّع جميع الذين يُوثر فيهم هذا الفساد، بما لهم من حقوق إنسان، إلا أنّ آثاره السلبية في تمتّع الأشخاص من الفئات الفقيرة والمهمشة، من نساء وأطفال وذوي إعاقة، تكون أشد وأكبر، تبعاً لمحدودية الفرص لديهم. ومن هنا، كان واجب الدولة حماية حقوق الإنسان للفئات الفقيرة والمهمشة، إنفاذاً لمبادئ العقد الاجتماعي من أجل منع أيّ انتهاك لحقوق الإنسان بسبب الفساد.

ويمكن أن يضيف منظور حقوق الإنسان بشأن أثر الفساد، نهجاً يجعل الضحايا في صلب عملية مكافحته. ويكون ذلك بإبراز الآثار السلبية التي يتسبب فيها الفساد للفرد المعني، ولمجموعة الأفراد المتأثرين عادة بالفساد (وهي مجموعات مهمّشة في الغالب)، وعلى المجتمع بصفة عامة. وقد يساهم تحليل الصلة بين الفساد وإعاقة التمتع بحقوق الإنسان، في حسن فهم آثار الفساد -لاسيماً بعده الإنساني وانعكاساته الاجتماعية- ويمكن أن يكون خطوة هامة في سبيل جعل الفساد قضية من قضايا الاهتمام العام. وعلى هذا النحو، يصبح الأثر الاجتماعي للفساد مرئياً؛ وهو ما يذكى الوعي في المجتمع، بما لهذا البلاء من انعكاسات، ويولّد تحالفات جديدة لمكافحة الفساد.

25. نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019م، المادة رقم (2).

26. نظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020م، المادة رقم (3).

27. قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2020م بالمصادقة على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.

يمكن أن يؤدي الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يُستخدم فعل الفساد قصداً كوسيلة لانتهاك حق من الحقوق، أو عندما تتصرف الدولة بطريقة تمنع أفراداً من التمتع بحق من حقوقهم، أو تعجز عن التصرف بحيث تهيئ لأفراد التمتع بذلك الحق. وفي أوضاع أخرى، يكون الفساد عاملاً أساسياً يسهم في سلسلة أحداث تؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان. وفي هذه الحالة، يُنتهك الحق بعمل يتفرع عن فعل من أفعال الفساد، ويكون فعل الفساد شرطاً لازماً لوقوع الانتهاك²⁸.

إنّ الفساد معوّل هدم لحقوق الإنسان، وهو ينتهك حقوق الإنسان كافة، وعلى رأسها حقوقه الأساسية في الصحة، والعمل، والتعليم، والتعليم العالي، من خلال هدم مبدأ تكافؤ الفرص، وخرق مبادئ النزاهة في الحصول على الخدمات العامة. ويزداد وقع الفساد على الفئات الفقيرة والمهمشة، لأنها بحاجة كل فرصة متاحة، عدا عن كونها حلقة ضعيفة، يتم استغلالها من خلال الفساد، وخاصة الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

ما هو الفساد المبني على النوع الاجتماعي؟

ما زال الربط بين الفساد والنوع الاجتماعي حديثاً على مستوى العالم، وبالتالي فإنّ هناك شحاً في عدد الدراسات والتقارير التي تشير إلى هذا الربط، لذلك، فإنّ مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي حديث النشأة، وما زال يكتنفه الغموض ويثور حوله الجدل، ويميل البعض إلى الذهاب بالتعريف والتسمية نحو الفساد الأخلاقي، فيما نجد منظمات أمم متحدة، وعالمية اعتمدت تسمية «الفساد الجنساني».

تشير بعض الدراسات والمؤسسات إلى أنّ الفساد المبني على النوع الاجتماعي هو كل عمل يتمّ فيه استغلال علاقات القوة أو السلطة الممنوحة للشخص بحكم منصبه، للحصول على منفعة خاصة تحمل الطابع الجنسي، ومن أشكاله: التحرش الجنسي في أماكن العمل، والرشوة، والابتزاز الجنسي. بينما يرى البعض أنّ الفساد المبني على النوع الاجتماعي يتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء العام في مكان العمل، وقد يكون التحرش الجنسي من أبرز صور هذا الفساد، بحيث يقوم المسؤول باستغلال سلطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الآخر، للحصول على علاقات خاصة مقابل منحهم امتيازات وظيفية، أو غرض الطرف عن مخالفاتهم. وقد يدفع الفساد المبني على النوع الاجتماعي إلى اللجوء إلى استخدام الوساطة، والمحاباة، والرشوة، للحصول على الخدمات والمنافع والامتيازات، بدون وجه حق، أو في تعارض مع القانون²⁹.

وتتعرّض النساء إلى أنواع الفساد المختلفة مثلما يتعرّض الرجال، ولكن بسبب علاقات القوة والتمييز، وعدم المساواة، ووضع المرأة الهش في المجتمع، وخلق مواقع صنع القرار من مشاركة النساء، فقد تكون النساء أكثر عرضة لأنواع من الفساد المرتبط بنوع الجنس (النوع الاجتماعي)، مثل استخدام الجنس كعملة في الرشوة، وابتزاز النساء بمفاهيم العار والشرف، بالرغم من أنّ الفئات الأخرى قد تتعرّض إلى هذا النوع من الفساد، لكنّ النساء والفتيات يشكّلن القاعدة الواسعة كضحايا للفساد المبني على النوع الاجتماعي. وعادة، فإنّه يصعب كشف هذا الفساد وإيقاع العقوبات على مرتكبيه، لارتباطه بالوصمة والعار على المستويين العام والخاص، وفي غالب الأحيان لا يتمّ الاعتراف بها كجريمة فساد³⁰.

28. التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، 2015، صفحة (16).

29. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله - فلسطين، صفحة (52).

30. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله - فلسطين، صفحة (13).

أبرز أشكال الفساد المبني على النوع الاجتماعي

أولاً: الابتزاز الجنسي

أحد مظاهر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وهو إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة أو ميزة جنسية. والابتزاز الجنسي هو شكل من أشكال الفساد يكون فيه الجنس هو الرشوة، وليس المال. ولا يقتصر الأمر على بلدان أو قطاعات معينة، بل يمكن إيجاده في أي مكان، فمن لديه سلطة يمارس الاستغلال الجنسي على الضعفاء من فئات مهمشة، ومن يعتمد على سلطته.

إنّ الابتزاز الجنسي يختلف عن السلوكيات الجنسية المسيئة الأخرى في أنّه يحتوي على مكوّن جنسي وعلى فساد، وينشأ هذا المكوّن عن الطلب سواء بطريقة مباشرة صريحة أو ضمنية للانخراط في أي نوع من أنواع النشاط الجنسي غير المرغوب فيه، كالممارسة الجنسية أو كشف أجزاء الجسم الخاصة. وينبع عنصر الفساد من أنّ الشخص الذي يُطالب بالخدمات الجنسية يشغل موقفاً عاماً، يسيء استغلاله بالسعي إلى انتزاع خدمة جنسية أو قبولها مقابل ممارسة السلطة الموكلة إليه. وبعبارة أخرى، يمارس مرتكب الجريمة سلطته لتحقيق مكسب شخصي.

يشمل تعريف الابتزاز الجنسي أربعة مكونات وفق الآتي:

1. على مرتكب الجريمة أن يشغل منصباً عاماً.
2. مرتكب الجريمة يسيء استخدام السلطة الممنوحة له.
3. التبادل القائم بالمقابل له صفة جنسية.
4. محاولة التقرب والتبادل تعتمد على سلطة قسرية، عوضاً عن العنف الجسدي أو القوة للحصول على الخدمات الجنسية.

وتشير الرابطة الدولية للقضاة، إلى العوائق أمام مكافحة جريمة الابتزاز الجنسي، ومنها خوف الضحية من فضح الجاني تحسباً من الانتقام الذي قد يشمل خسارة الوظيفة أو الترقية أو المزايا. وفي ذات الوقت، قد يرفض المحامون تمثيل الضحايا والدفاع عنهم في المحاكم لذات الأسباب، وخشية أن يؤثر ذلك سلباً في ممارستهم القانون أمام المحاكم³¹.

ويمكن أن يكون الابتزاز الجنسي «إلكترونياً» من خلال طلب موظف علاقة جنسية عبر وسائط التواصل عن بعد، مقابل تقديم الخدمة أو المنفعة.

31. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله - فلسطين، صفحة (14).

ثانياً: التحرش الجنسي

إنّ التحرش الجنسي هو شكل من أشكال الفساد الأخلاقي والإداري، ويعود ذلك لارتباطه بإساءة استخدام السلطة لتحقيق رغبة أو منفعة شخصية للمسؤول/ة تجاه من يرأسهم. وتنتشر ظاهرة التحرش الجنسي في أماكن العمل، وفي المجتمعات بما فيها مجتمعنا العربي. وغالباً، تكون النساء الضحايا لمثل هذا النوع من الفساد، إذ تتعرض له المرأة من قبل مسؤوليها بالعمل؛ فغالبية المواقع الإدارية والإشرافية العليا يرأسها الرجال، في حين تشغل النساء الوظائف الأدنى، ما يعرضهن للاستغلال الجنسي والتحرش. واعتبرت منظمة العمل الدولية، التحرش الجنسي شكلاً من أشكال الفساد، وعنفاً ضد المرأة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، إضافة إلى أنه تهديد حقيقي لسلامة المهنة والبيئة الآمنة للعمل، وقد يكون شكل التحرش الجنسي لفظياً أو بدنياً³².

ومن الممكن استخدام وسائل التواصل الإلكتروني للتحرش الجنسي، خاصة مع توفرها، وتعدد إمكانيات التواصل فيها.

ثالثاً: الرشوة الجنسية

وهي منح موظف/ة حكومي مزايا جنسية غير مستحقة بقصد التأثير عليه، لكي يقوم بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء أداء واجباته الرسمية. وتحدث الأفعال القائمة في إطار جريمة الرشوة الجنسية عادة في الأماكن المغلقة، بعيداً عن مرأى الأعين، ومن شخص له سلطة ونفوذ في اتخاذ القرار³³.

ما أثر الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي في النساء؟

على الرغم من أنّ الفساد يتأثر به الرجال والنساء على حد سواء، إلا أنّ النساء الفقيرات والمهمشات في المجتمع، أكثر عرضة للتأثر بجرائم الفساد ونتائجه، قانونياً، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، كونهن الشريحة الأكثر عوزاً، ومن يتحملن المسؤولية في رعاية وتوفير الحاجات لأسرهن الفقيرة، خاصة إن كنّ ربّات للأسرة، ولأنهنّ نساء أيضاً. إنّ هشاشة وضع النساء وخاصة من البيئات المهمشة والفقيرة، والأقل حظاً في المجتمع يعرضهن كمتلقيات الخدمة، لعدم الوصول، والحصول على الخدمات بشكل عادل ومتساو، كما يؤثر في جودة الخدمات العامة، وقد يعرضهن للوقوع تحت ضغط الابتزاز والاستغلال بأشكاله المختلفة، مقابل الحصول على الخدمات العامة، في ظلّ ضعف الامتثال للقوانين والحقوق، ومحدودية الموارد، والتكلفة الباهظة لبعض الخدمات العامة، ووجود نواقص وثغرات في بيئة إدارة الخدمات العامة، تحدّد من قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة في المؤسسات مقدّمة الخدمة، ما قد يؤدي إلى إيجاد بيئة رخوة مليئة بالفجوات والنواقص التي تنفذ منها فرص ومخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتترك أثراً كبيراً منها:

1. خلق بيئة ثقافية مشوّهة تتقبل الفساد ومظاهره، كونه مُمارساً في المجتمع، وليس منبوذاً.
2. تعميق البيئة الممانعة، بل والرافضة لقيم ومبادئ المساواة والعدالة بين المواطنين، وبشكل خاص النساء.
3. حرمان النساء وخاصة الفقيرات، والأقل حظاً، من حقّهن في الفرص المتساوية للوصول والحصول على الخدمات العامة.
4. تعريض النساء الفقيرات لحالة من التهميش والإقصاء في الحياة العامة.

32. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2014، ورقة موقف حول تجريم التحرش الجنسي في الوظيفة العمومية، صفحة (2).

33. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله - فلسطين، صفحة (15).

5. التأثير في مستوى جودة الخدمات العامة وخاصة تلك المقدمة للنساء.
6. زيادة مخاطر التعرّض للابتزاز والاستغلال الجنسي مقابل الحصول على الخدمات العامة.
7. تشجيع اللجوء إلى المحاباة والواسطة للحصول على الخدمات العامة.
8. تعزيز مخاطر تقديم «الرشوة الجنسية» مقابل الحصول على الخدمات العامة.
9. إفلات مرتكبي أفعال الفساد المبني على النوع الاجتماعي من المحاسبة، والعقوبات الإدارية والقانونية.
10. تعرّض النساء لمشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية، التي تعتبر أحد أهم آثار الفساد على النساء³⁴.

ما هي أسباب توفر فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي في الخدمات العامة، ومنها خدمات التعليم العالي؟

يضرّب الفساد بآثاره ونتائج قيم المجتمع ككل، من رجال ونساء وأطفال على حد سواء، نتيجة للاستغلال، وسوء إدارة الشأن العام، إلا أنّ النساء متلقيات الخدمات من الفئات الفقيرة والمهمشة قد يكنّ أكثر عرضة لمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في القطاع العام، وبما فيه قطاع التعليم العالي، وذلك للأسباب التالية:

1. ضعف الإطار التشريعي المُجرّم للفساد المبني على النوع الاجتماعي.
2. عدم تضمين مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، بشكل صريح بينود تجرّم الممارسات التي تدرج في إطار الابتزاز الجنسي.
3. عدم وجود نظام عقوبات صارم، لقضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي، كالتحرش الجنسي، والابتزاز الجنسي وغيرها.
4. الثقافة المجتمعية السائدة، التي تلقي باللوم على الضحية (إن كانت أنثى) في حالات الابتزاز أو التحرش أو الرشوة الجنسية.
5. ضعف التزام وامتثال مقدمي الخدمات للتشريعات والأنظمة المعمول بها في الخدمة العامة.
6. ضعف السياسات والإجراءات التي تنظّم العلاقات المهنية والأخلاقية بين مقدمي وملتقي الخدمة، أو بين العاملين والعاملات أنفسهم/ن في قطاع التعليم العالي.
7. استغلال العلاقة غير المتكافئة بن مقدم الخدمة لما يتمتع به من سلطة وظيفية، وبين ملتقي الخدمة، وخاصة النساء.
8. عدم وجود آليات سهلة الوصول والاستخدام، لتقديم شكاوى من قبل المتعرضين على الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
9. ضعف الرقابة الداخلية على أشكال الابتزاز المبني على أساس الجنس، كونه غير وارد بشكل واضح في التشريعات المتعلقة بالفساد، أو مدونات السلوك.
10. الوصمة المجتمعية السلبية للمتقدمات بشكاوى تتعلق بالابتزاز الجنسي.

34. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل حول التدابير الوقائية ضد مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الأهلية- رام الله- فلسطين، صفحة (7).

11. جهل الضحية بأنّ الابتزاز الجنسي جريمة، أو الخوف من الممارس للفساد الجنسي، إما لسلطته، أو خشية فقدان الوظيفة أو الامتيازات.
12. الرهبة العامة في المجتمع من التطرق إلى قضايا ذات علاقة بالجنس، خاصة إذا كان أحد طرفيها امرأة.

ما هي أسباب لجوء ضحايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي إلى الصمت؟

1. الخوف من وصمة العار، بسبب الثقافة الاجتماعية السائدة.
2. القلق من فقدان الامتيازات، أو التعرض للتضييق في العمل أو في الحصول على الخدمات.
3. ضعف الثقة بالجدوى من مساءلة ومحاسبة مرتكب الفساد.
4. جهل بالحقوق، أو جهل بمفهوم التحرش الجنسي.
5. ضعف الوعي بآليات الإبلاغ عن حالات الفساد.
6. عدم وجود آليات إبلاغ آمنة ومناسبة وتحفظ الخصوصية.
7. الخوف من التعرض للابتزاز، والتشهير المجتمعي، خاصة إذا كان هناك تراخٍ أو تجاوب من قبل الضحية في البداية.
8. ضعف الثقة بمنظومة المحاسبة والمساءلة ككل.
9. ضعف التشريعات المجرّمة لقضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
10. ضغط الحاجة للعمل في حالة الحاجة للوظيفة، أو المنحة الدراسية، أو للعلامات والتخرج في حالة الطلبة.
11. الخوف من سلطة ممارس الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وإمكانيات تعرض الضحايا للأذى، أو التشهير المجتمعي في حال الإبلاغ عن حالات الفساد.

إرشادات عامّة حول آليات الإبلاغ عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في قطاع التعليم العالي:

1. إيجاد آليات إبلاغ تضمن السرية، والخصوصية لفئات النوع الاجتماعي، وخاصة النساء والفتيات، في حال تعرضهم/ن لأيّ نوع من أنواع الاستغلال الجنسي، لتحفيزهم/ن للإبلاغ وتقديم الشكاوى، خاصة في ظل ثقافة مجتمعية غير داعمة.
2. بناء قدرات الطاقم الوظيفي العامل في مجال التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي، حول مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي وتزويده بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة للوقاية منه، وآليات الإبلاغ عنه.
3. توعية الفئات المستفيدة وخاصة النساء بحقوقها وآليات الشكاوى، والتظلمات، والإبلاغ عن أيّ مخاطر متعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي.
4. تشجيع الطاقم الوظيفي العامل على تقديم خدمات التعليم العالي، على تقديم أيّ بلاغات متعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي، مع ضمان الخصوصية، بما في ذلك استغلال الوظيفة للحصول على منافع شخصية، أو الاستغلال الجنسي، واتخاذ إجراءات الحماية للمبلغين عنها.
5. ضمان الخصوصية والسرية، حول البلاغات المتعلقة بالاستغلال الجنسي.
6. متابعة الحالات التي تتعرض لاستغلال وابتزاز جنسي، وإيقاع عقوبات على ممارسي الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
7. إعداد وتوزيع نشرات إرشادية حول مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي، لرفع الوعي بمخاطره، وتعريف العاملين والعاملات بالمؤسسات به، وبأشكاله، وآليات الإبلاغ عنه.
8. إعداد ومضات إعلامية، وبوسترات، ونشرات إرشادية للمواطنين، والفئات المستفيدة من خدمات الوزارة، حول مفهوم ومخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، تتضمن آليات الإبلاغ في حالة التعرض له.

مجالات حساسة يمكن أن تكون مداخل للفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي

المجال الأول: المنح الدراسية

يعتبر مجال المنح الدراسية من المجالات الحساسة في عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كون الوزارة هي من تدير هذا الملف، تبعاً لأحكام القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، بشأن التعليم العالي، لاسيماً المادة رقم (5) الفقرة رقم (8) «تنفيذ سياسات البعثات والمنح والمساعدات الدراسية في الداخل والخارج»³⁵. وبالتالي هناك ضرورة لتحسين هذا المجال لأنه يمكن أن يكون مدخلاً للفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي.

ومن هنا توجد ضرورة لتحسين (مجال المنح الدراسية) من فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحسين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي فيها، منها:

1. ضرورة إعداد معايير معلنة ومحددة بشكل واضح للمنح الدراسية، بالتعاون بين الوزارة المسؤولة والجهات ذات الصلة، مثل «ديوان الرقابة المالية والإدارية»، مع نشرها للعموم.
2. ثبات المعايير المعتمدة وتطبيقها على المنح كافة.
3. عدم السماح بوجود الاستثناءات، كونها مدخلاً للفساد.
4. حوسبة المعايير والإجراءات الخاصة بالمنح الدراسية بشكل كامل.
5. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية، مع ضرورة أن تكون دائرة الرقابة الداخلية، عضواً مراقباً، لا عضواً في اللجان ذاتها.
6. وجود نظام شكاوى مرن وتفاعلي خاص بالمنح الدراسية.
7. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
8. تعريف المستفيدين/ات بنظام الشكاوى.

المجال الثاني: التعيينات

يعتبر توجه الإناء للعمل في الوظائف المختلفة مرتفعاً، تبعاً لنسبة البطالة المرتفعة بين الإناء مقارنة بالذكور، الأمر الذي يشكل عنصراً ضاعطاً على الإناء، خاصة من الفئات الفقيرة والمهمشة، للحصول على الوظيفة، في ظل التنافس الكبير ومحدودية الفرص، ومن هنا توجد ضرورة لتحسين (مجال التعيينات) من فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحسين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية.

كما يجب تحسين (مجال التعيينات) من فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحسين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم العالي، ومنها:

1. وضع معايير معلنة ومحددة بشكل واضح، تشارك بها الوزارة مع الجهات ذات الصلة (ديوان الموظفين العام، وديوان الرقابة المالية والإدارية).
2. ثبات المعايير، وعدم تعديلها بشكل مضطرب.
3. عدم السماح بوجود الاستثناءات، كونها مدخلاً للفساد.

35. قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، بشأن التعليم العالي، المادة رقم (5).

4. حوسبة المعايير والإجراءات بشكل كامل، وتوظيف الأتمتة في دعم بيئة الرقابة والمساءلة، من خلال نظم المعلومات المختلفة.
5. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية، وضرورة أن تكون دائرة الرقابة الداخلية، عضواً مراقباً، لا عضواً في اللجان ذاتها.
6. وجود نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
7. توعية الفئات المستفيدة بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
8. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
9. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
10. الالتزام بنظام منع تضارب المصالح الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020.
11. أن تتحرى الوزارة دوماً مبادئ المساواة والعدالة في التعيينات، ومن ضمنها مبدأ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة، أو البعد السياسي.
12. التدقيق الداخلي الموضوعي على التعيينات، وإجراءاتها المختلفة.

المجال الثالث: الترقيات

تعتبر الترقيات الوظيفية، أو الامتيازات (منح دراسية/ سفر/ عضوية لجان/ تكاليفات/ مكافآت/ وغيرها) من القضايا الحساسة بشكل عام، وكذلك في قطاع التعليم العالي، سواء على مستوى الوزارة، أو مؤسسات التعليم العالي المختلفة، خاصة أن عدد العاملين/ات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي (2021/2022) بلغ (17,477)³⁶. إضافة إلى مئات آلاف الطلبة، بالتالي فمن الممكن أن تشكل «الترقيات» فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال الابتزاز، أو الرشوة، أو المقايضات، أو تبادل المصالح، أو المحاباة، لأسباب حزبية، أو جنديرية، أو جغرافية، وغيرها، ويمكن أن تضعف أمامها النفوس، أو يمكن أن تكون ضمن تقاسم مصالح، ما يستوجب إنفاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم العالي وخاصة (مجال الترقيات)، ومنها:

1. الإعلان عن الترقيات، أو البعثات الدراسية، أو الدورات، وغيرها، بشكل واضح ومتاح للجميع.
2. وجود معايير معلنة ومحددة وثابتة، والالتزام بتلك المعايير.
3. شفافية الإعلان والإجراءات والاختيار.
4. عدم السماح بوجود الاستثناءات، كونها مدخلاً للفساد.
5. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية، وأن لا تكون الرقابة عضواً داخل اللجان، وإنما عضواً مراقباً.
6. وجود نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
7. توعية الفئات المستفيدة بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
8. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.

36. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي 2021-2022، رام الله، فلسطين.

9. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
10. الموضوعية والحيادية في الاختيار، ورفض أي محاباة أو محسوبية، أو تمييز تبعاً لأبعاد دينية، أو عشائرية، أو جهوية، أو حزبية، أو جندرية، أو غيرها.
11. أن تتحرى الوزارة ومؤسسات التعليم العالي دوماً مبادئ المساواة والعدالة في الترقيات، ومن ضمنها مبدأ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة، أو البعد السياسي.
12. الالتزام بنظام منع تضارب المصالح الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020.
13. التدقيق الداخلي الموضوعي على الترقيات، وإجراءاتها المختلفة.

المجال الرابع: العلاقات داخل مؤسسات التعليم العالي بين المحاضرين/ات والطلبة

من المعلوم أنّ بيئة مؤسسات التعليم العالي تتضمن وجود الجنسين، سواء على مستوى المحاضرين/ات أو الطلبة، ويبلغ عدد المحاضرين/ات الأكاديميين/ات (7,367)³⁷ محاضراً/ة في مؤسسات التعليم العالي، كما بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي 2021/2022 ما مجموعه (225,975) طالباً وطالبة، منهم (138,983) أنثى و(86,992) ذكراً³⁸، وبالتالي وفي ظل بيئة عمل بها آلاف المحاضرين/ات والإداريين/ات، ومئات آلاف الطلبة من الجنسين، يمكن أن تشكل هذه البيئة فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال المحاباة لصالح طرف ما من قبل العاملين/ات في قطاع التعليم العالي، خاصة أنّ هناك كما من التفاصيل والأعباء داخل بيئة عمل قطاع التعليم العالي، يمكن فيها تعظيم منفعة موظف/ة على حساب آخر/أخرى، أو العكس، كذلك فإنّ علاقات المصلحة والحاجة بين المحاضرة/ة والطالب/ة الجامعي/ة يمكن أن تشكل فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال الابتزاز، أو الرشوة، أو تبادل المصالح، أو المقايضات، التي تستوجب إنفاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم العالي، خاصة مع تطور وسائل التواصل، وتغلغلها في علاقات المحاضرين/ات والطلاب بسبب جائحة كورونا، والتغيرات الجوهرية في التعليم العالي، والتحوّل نحو التعليم عن بعد باستخدام وسائل التواصل المختلفة. ومن هنا، لا بدّ من تحصين (مجال العلاقات داخل مؤسسات التعليم العالي بين المحاضرين/ات والطلبة) ضد فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم العالي، ومنها:

1. اعتماد مدوّنة سلوك مخصصة للأكاديميين/ات.
2. اعتماد قنوات اتصال رسمية من خلال حسابات مؤسسات التعليم العالي الرسمية مع وجود نسخة محفوظة من المراسلات.
3. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي لدى العاملين/ات والطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
4. وجود نظام شكاوى مرن وتفاعلي وآمن للطلبات تحديداً.
5. عقد ورشات توعوية حول مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي من قبل الوزارة وإدارات مؤسسات التعليم العالي.

37. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي 2021-2022، رام الله، فلسطين.

38. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي 2021-2022، رام الله، فلسطين.

المجال الخامس: التقييمات والامتحانات

يعتبر مجال التقييمات والامتحانات من القضايا الحساسة التي يمكن أن توفر فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم العالي، خاصة مع علاقات غير متكافئة بين المقيم/ة والطالب/ة، وحاجة الطالب/ة إلى العلامات للتخرج، لذلك من الضروري إنفاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في مجال التقييمات والامتحانات في خدمات التعليم العالي.

ومن هنا، لا بدّ من تحصين (مجال التقييمات والامتحانات) ضد فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، ومنها:

1. اعتماد مدوّنة سلوك مخصصة للأكاديميين/ات.
2. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي لدى العاملين/ات والطلبة، من خلال نشرات إرشادية، وغيرها من الأدوات الإعلامية التفاعلية.
3. اعتماد آليات شكاوى تلائم الطلبة، وتضمن أمانهم الشخصي.
4. وجود نظام عمل للتقييمات والامتحانات، يعتمد على معايير جودة متقدمة، ومأسسة الامتحانات والتقييمات من خلال الدوائر المختصة، وليس ضمن علاقات مباشرة بين المحاضرين/ات والطلاب.
5. اعتماد الأئمة والنظم المحوسبة في إجراء الامتحانات وتصحيحها، لضمان الموضوعية والشفافية والحيادية.
6. قيام وحدات ضبط الجودة، والتطوير في مؤسسات التعليم العالي، بتطوير آليات عمل، وبرامج محوسبة من أجل ضمان نزاهة التقييمات والامتحانات.
7. اعتماد أنظمة متابعة وتدقيق مخصصة للتقييمات والامتحانات.
8. تفعيل أدوات الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي على الامتحانات.

المجال السادس: القبول في الجامعات

يعتبر مجال القبول في الجامعات من القضايا الحساسة، التي يحدث فيها تنافس كبير بين الطلبة، خاصة للتخصصات مثل الطب والهندسة، وبالتالي من الممكن أن يشهد هذا المجال فساداً مبنياً على النوع الاجتماعي، خاصة مع وجود تمييز سلبي ضد الإناث فيما يتعلق بالقبول في تخصصات علمية واعدة، مثل الطب والهندسة في بعض الجامعات.

ومن هنا، لا بدّ من تحصين (مجال القبول في الجامعات) ضد فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، ومنها:

1. الالتزام بأحكام القانون الأساسي التي تنص على عدم التمييز على أساس الجنس في القبول الجامعي.
2. وجود نظام شكاوى مرّن وتفاعلي.
3. الرقابة من قبل الجهات المسؤولة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وخاصة هيئة الاعتماد والجودة، على مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بعدم التمييز على أساس الجنس في قبول الطلبة، واتخاذ الإجراءات القانونية مع المؤسسات المخالفة.

لا يمكن مكافحة الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتحسين خدمات التعليم العالي ضده، إلا ببناء ثقافة نابذة للفساد، ورافضة لكافة مظاهره وأشكاله، فالإجراءات القانونية، والسياسات العامة، والمدونات، على أهميتها، لن تُؤتي أكلها، بدون ثقافة مؤسساتية مجتمعية رافضة للفساد، وهنا تكمن أهمية رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم العالي، من خلال:

1. تضمين أدبيات الوزارة ومؤسسات التعليم العالي، مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
2. تضمين خطة الوزارة الاستراتيجية 4202-9202، قضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
3. إعداد وتوزيع نشرات توعوية وأفلام قصيرة وغيرها من الأدوات الإعلامية، التي ترفع الوعي بمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
4. تعزيز ثقافة الإبلاغ عن أي حالات فساد مبني على النوع الاجتماعي.
5. بناء ثقافة مؤسساتية رافضة للفساد المبني على النوع الاجتماعي، ولكافة مظاهره وأشكاله، وتعزيز النيد المؤسساتي-المجتمعي لهذا السلوك.
6. إطلاق مسابقات لا منهجية للطلبة (رسم/ قصص قصيرة/ نص مسرحي / ...) تعزز مكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

لا تتضمن التشريعات النافذة تفاصيل أو تجريماً للفساد المبني على النوع الاجتماعي، كما أن مدونة السلوك وأخلاقيات العمل لا تتضمن تفاصيل عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي، لذا فهناك ضرورة للعمل بمقتضى هذا الدليل لردم الفجوة بين ما هو قائم في التشريعات والخطط والمدونات من أشكال للفساد، وما هو غير مضمن بها، وتحديد الفساد المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في خدمات التعليم العالي، ومن الضروري أيضاً تضمين قضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي في المقررات الدراسية الجامعية ذات الصلة.

«مرتبة حسب ورودها في الدليل»

- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2020-2022، فلسطين.
 - العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، من إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، 2016، فلسطين.
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
 - الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- <https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html>.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
 - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين.
 - قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.
 - قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، بشأن التعليم العالي.
 - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، 2013.
 - مكافحة الفساد، تحديات وحلول، من إصدارات هيئة مكافحة الفساد، 2020.
 - الإسكوا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
- <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر عام 1948.
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقرر من الأمم المتحدة عام 1976.
 - القانون الأساسي الفلسطيني، 2003.
 - أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الرابع: التعليم الجيد والشامل للجميع
- <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/>.
- الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 (الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال).
 - الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي 2021-2023.

- الهيئة العامة للاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم العالي
<http://www.aqac.mohe.gov.ps>.
- الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
<https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System>.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي 2021-2022، رام الله، فلسطين.
- قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.
- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.
- قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 وتعديلاته المطبق في المحافظات الجنوبية.
- نظام حماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019م.
- نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019 م.
- نظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2000.
- قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2020م، بالصادقة على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.
- التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، 2015.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله - فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2014، ورقة موقف حول تجريم التحرش الجنسي في الوظيفة العمومية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل حول التدابير الوقائية ضد مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الأهلية- رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد (29-20 سنة)، 2022.
- ورقة حقائق: اختلاف معدلات القبول في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بين الذكور والإناث، من إصدارات مركز مسارات، 2020.
- موقع الجامعة الإسلامية - غزة، مفتاح التنسيق للعام الدراسي 2023-2024 لطلبة الثانوية العامة،
<https://www.iugaza.edu.ps/e3lan/ad29579>.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف 022989506 022974949 - فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

هاتف: 082884767 082884766 تليفاكس:

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org

[f](https://www.facebook.com/amancoalition) [i](https://www.instagram.com/amancoalition) [y](https://www.youtube.com/amancoalition) [in](https://www.linkedin.com/company/amancoalition) /amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP